حملة إزالة التعديات في مصر.. تشويه جديد لمزاج المواطن وتغوّل على حقوقه

الخميس 26 يونيو 2025 10:20 م

في ظل تصاعـد الأزمات الاقتصاديـة والاجتماعيـة التي تعصف بالمواطن المصـري، أعلنت وزيرة التنميـة المحلية بحكومة الانقلاب، الدكتورة منال عوض، يوم 23 يونيو 2025، انطلاق المرحلـة الثانية من الموجة 26 لإزالة التعديات على أراضـي أملاك الدولة والأراضي الزراعية، تحت شعار "الحفاظ على حق الدولة"، لكنها في نظر كثير من الحقوقيين، ما هي إلا اسـتمرار لنهج سـلطوي يتجاهل حقوق البسطاء ويزيد من حدة الاحتقان الشعبي.

أرقام رسمية وأخرى مسكوت عنها

بحسب بيان وزارة التنمية المحلية، فقد أسـفرت المرحلة الأولى من الموجة 26، التي انتهت في مايو 2025، عن إزالة أكثر من 35 ألف حالة تعـدٍ على مسـتوى الجمهورية، بمساحة تجاوزت 5.3 مليون مـتر مربع من المبـاني، و16 ألف فدان من الأراضـي الزراعية، وتشـمل المرحلة الثانية، التي انطلقت هذا الأسبوع، 14محافظة بينها القاهرة، الجيزة، الشرقية، البحيرة، وسوهاج.

لكن هـذه الأرقام تفتقر للشـفافية والتـدقيق المسـتقل، حيث لا توضح حكومة الانقلاب حجم التعويضات (إن وُجدت)، أو إن كانت تلك الإزالات شملت مساكن مأهولة ومنازل لمواطنين فقراء يعيشون عليها منذ سنوات دون بديل سكني أو تعويض عادل.

مزاج المواطن في مرمى الجرافات

تصف هـذه الحملات بأنها "تعكير لمزاج المواطن المصـري" وإهانة لكرامته، خصوصًا في الريف والمناطق الشـعبية، حيث تعيش آلاف الأسـر على أراضٍ موروثة أو مشتراة دون توثيق رسمي كامل بسبب تعقيدات البيروقراطية.

يقول الـدكتور عمرو هاشم ربيع، الباحث بمركز الأهرام للـدراسات السياسـية، إن "حملات الإزالـة ليست المشـكلة في ذاتها، بل في طريقتها وتوقيتها، حيث تأتي وسط أزمة اقتصادية طاحنة، وغياب أي حوار مجتمعي، وتجاهل لأبسط حقوق المواطنين في السكن والأمن الاجتماعي."

أمـا المحـامي الحقوقي خالـد علي، فيؤكـد أن "هـذه الحملاـت تسـتهدف الفقراء فقـط، بينما تتجاهل فيلات رجال الأعمال ومشـروعات كبار الضباط على أراضي الدولة أو حرم النيل."

مشاهد قاسية

شهادات من محافظـة البحيرة والمنيا تشـير إلى تنفيـذ الإزالات بالجرافات دون سابق إنذار كافٍ، مما أدى إلى تشـريد أسـر كاملة، خاصة في مناطق العدوة ومغاغة والرحمانية، في قرية "بني مزار" وحدها، تم إزالة 76 منزلاً مأهولًا خلال 48 ساعة فقط، دون تقديم سكن بديل.

وتفيد تقارير صادرة عن المبادرة المصـرية للحقوق الشخصية بأن "ما لا يقل عن 60% من الإزالات التي نُفذت خلال موجات 2023 و2024 لم تُراعِ المعايير الإنسانية"، مشـيرة إلى أن "العديد من الإخطارات لم تُسـلّم بشـكل قانوني، وتمت الإزالات في ساعات الفجر أو منتصف النهار، وسط حراسة أمنية مشددة."

الحكومة.. الحزم في مواجهة الفوضى

من جهتها، تروج حكومة الانقلاب للموجات المتكررة من الإزالات على أنها "اسـتعادة لهيبة الدولة"، وقالت الوزيرة منال عوض في تصـريحات رسـمية إن "الدولـة لن تتهـاون مع أي محاولـة للاستيلاء على أملاكهـا"، مشـددة على أن "كـل من يُزال له بنـاء مخالف سـيكون عليه تقنين أوضاعه أو الخروج الفوري."

لكن النقاد يرون أن هذه "الهيبة" تُفرض فقط على المواطن البسيط، بينما تُحاط تعديات كبار المحسوبين على النظام بالصمت والتجاهل.

أسـتاذ العلوم السياسـية في جامعة القاهرة، أحمد يوسف أحمد، يرى أن حكم السيسـي يمثل استمراراً لسياسات قمعية بدأت منذ ثورة يوليو 1952، حيث لم تتحقق التنميـة الحقيقيـة، بل ازدادت الأزمات الاقتصاديـة والاجتماعيـة، مما دفع الكثيرين إلى التعدي على الأراضـي كوسـيلة للبقاء.

ويضيف أن الحكومة تركز على المظاهر الأمنية والتنظيمية دون معالجة الأسباب الاقتصادية التي تدفع المواطنين للتعدي.

أسباب خفية.. الجباية أم الإصلاح؟

يرى الخبير الاقتصـادي الـدكتور مصـطفى شاهين أن الموجات المتتاليـة من الإزالات تتزامن مع سـعي الدولـة لزيادة إيراداتها غير الضـريبية، خصوصًا بعد فشلها في السيطرة على الدين العام الذي تجاوز 12 تريليون جنيه في 2025، وبلوغ العجز النقدي مستويات قياسية.

ويتابع شاهين: "ما يحـدث هو مزيـج من فرض الجبايـة بالعنف، والتخلص من المناطق الشـعبية لتوسـيع مشـروعات عقاريـة موجهـة للنخب، خصوصًا مع انتشار ظاهرة تحويل الأراضي الزراعية السابقة إلى مناطق استثمارية لصالح جهات سيادية."

مآلات وتداعيات

هذه السـياسات قد تؤدي إلى انفجار اجتماعي وشـيك، بحسب تقدير الدكتور محمد أبو العلا، أسـتاذ علم الاجتماع بجامعة المنوفية، الذي يحذر من "اتساع فجوة الثقـة بين الدولة والمجتمع، وتزايد الشـعور بالظلم الطبقي، مما قد يدفع الشـباب إلى المزيد من العزوف عن الحياة العامة أو حتى التفكير في الهجرة بأي وسيلة."

كما أن اسـتهداف القرى والمناطق الريفيـة بشـكل خاص يعمق من تهميش تلك المناطق، التي تعاني أصـلًا من نقص الخدمات، وانعدام فرص العمل، وهجرة العقول نحو العاصمة أو خارج البلاد.

دولة بلا عدالة

في ظل غياب برلمان حقيقي وصـحافة حرة، تتحول مثل هذه الحملات من آلية قانونية لضبط التعديات إلى أداة قمع سياسي واقتصادي، تُنفذ ضـد الفقراء وتُسـتثنى منها الطبقـة المتحالفـة مع السـلطة، ويبـدو أن نظام السيسـي ماضٍ في نهجه دون اعتبار للآثار الاجتماعية أو للعدالة المجتمعيـة، فبـدلاً من معالجـة جـذور الأزمـة، يواصل النظام تحميل المواطن البسـيط مسؤوليـة فشل التخطيط، وترك السوق العقاري نهبًا للمضاربين والجهات السيادية.

تقارير

من الأطباء إلى المحامين والعسكريين ومن سيناء للوراق إلى مطروح... لا أمان لأحد بمصر في ظل حكم السيسي

الأربعاء 16 أبريل 2025 07:20 م

تقارير

ديون على المكشوف... لماذا يشتري الأجانب 41.3 مليار دولار من ديون مصر؟

الأربعاء 16 أبريل 2025 04:30 م

مقالات متعلقة

الفقر ينعش عروض التقسيط « كل الكحك وادفع بعد العيد»!!

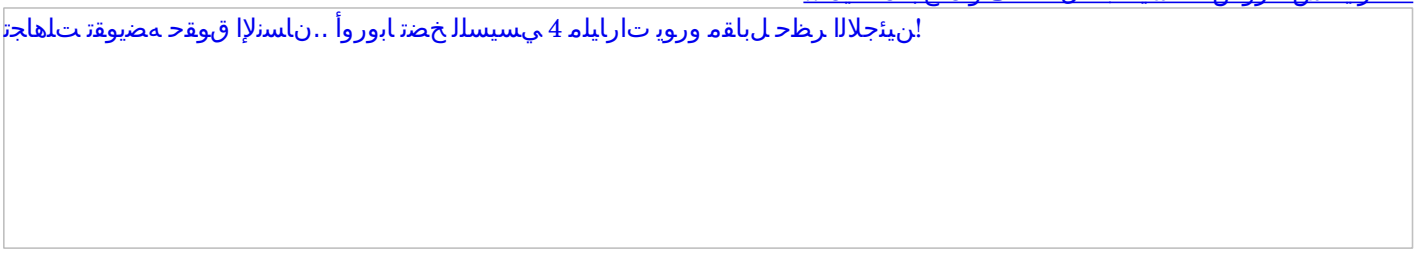

تجاهلت تقويضه حقوق الإنسان.. أوروبا تضخ للسيسي 4 مليارات يورو مقابل حظر اللاجئين!

تزامنا مع زيارة ابن زايد للسيسي.. جسر جوي بين الاحتلال الصهيوني ومصر لدعم آلة الحرب الصهيونية

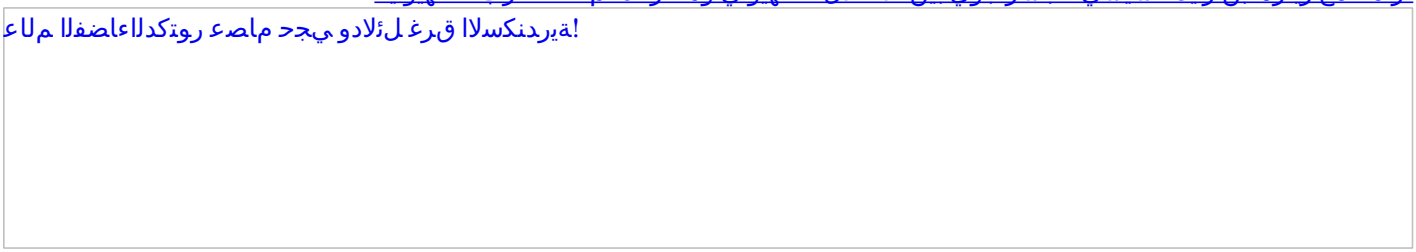

عالم الفضاءالدكتور عصام حجي ودلائل غرق الاسكندرية!

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-
-
-
-

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2025 ©